الجمهورية اللبنانية
رئيس مجلس الوزراء

تعميم رقم ١٤/٢٠٢٦

إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات لضرورة التعاقد مع شركات متخصصة وذات خبرة تقنية وعملية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة

حرصًا على ضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والتي تتطلّب خبرات تقنية مُتخصّصة تشمل تحديد وتصنيف المواد الخطرة، وتقييم المخاطر، والتخزين الآمن، والنقل وفق الأصول الفنية المعتمدة، والمعالجة والتخلص النهائي السليم بيئياً، إضافةً إلى إعتماد خطط للطوارئ والإستجابة للحوادث والتسربات، وتأمين الكوادر الفنية المؤهلة والتجهيزات المتخصّصة اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال،

وفي إطار التجارب السابقة والدروس المستفادة من عدد من الحالات التي شهدتها وزارة البيئة، على سبيل المثال لا الحصر، في عملية ترحيل المواد الكيمائية في منشآت النفط، وملف معالجة المواد الكيميائية في معملي الذوق والجية، وملف ترحيل نفايات PCBs (Polychlorinated Biphenyls) في المؤسسة العامة لكهرباء لبنان، والتي أظهرت المخاطر البيئية والمالية والإدارية الناتجة عن إسناد أعمال متعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة إلى جهات لا تتمتع بالخبرة والكفاءة الكافية ولا بدراية ملمة للقوانين والتشريعات النافذة. وبالتالي، أبرز الحاجة إلى إعتماد معايير أكثر صرامة في إختيار الجهات المنفذة لمثل هذه الأعمال الحساسة سواء عبر التعاقد المباشر أو عبر تلزيمات تقوم بها أي إدارة في القطاع العام،

ونظراً للمخاطر البيئية والمالية والإدارية التي تنتج عن إسناد أعمال متعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة إلى جهات لا تتمتع بالخبرة والكفاءة الكافية أو المعرفة بالقوانين والتشريعات النافذة،

لـذلك، يُطلب إليكم التالي:

- إعتماد معايير أكثر صرامة في اختيار الجهات المُنفِّذة للأعمال المُتعلِّقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، سواء عبر التعاقد المباشر أو عبر تلزيمات تقوم بها أي إدارة في القطاع العام.
- ضرورة حصر التعاقدات المتعلّقة بهذا المجال بالشركات والمؤسسات المُتخصصة التي تمتلك الخبرة الفنية والعملية المُثبتة والكفاءات اللازمة لتنفيذ أعمال إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

- التنبه للمعايير الوطنية والدولية عند إعداد دفاتر الشروط وإجراء المناقصات أو التعاقدات المُرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بما يضمن حماية وسلامة البيئة وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية.

بيروت، في: ٢٠٢٦/٦/١٢.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام